Distr.
GENERAL

S/1998/155
25 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

طلب مجلس الأمن في مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من الأمانة العامة أن تعد تحليلا تقنيا محددا للحالة الإنسانية في سيراليون منذ الانقلاب العسكري، بما في ذلك آثار فرض الجزاءات. وأرسلت إلى المنطقة بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للقيام بذلك التحليل. غير أنه نظرا لتدهور الظروف الأمنية في سيراليون، عملت البعثة في كوناكري وأعدت تقريرا مرحليا، مستندة إلى ما قدمته وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في سيراليون من معلومات وتحليل.

وبناء عليه، أود أن أتيح لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن طريقكم، التقرير المرحلي للبعثة المشتركة بين الوكالات. وأود، بصفة خاصة، أن أوجه انتباه المجلس إلى توصيات التقرير. وأنا واثق من أن هذه التوصيات ستحظى بكامل عناية أعضاء المجلس.

وتقبلوا، السيد الرئيس، أسمى آيات التقدير.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

التقرير المرحلي للبعثة المشتركة بين الوكالات
الموفدة الى سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تحليلا تقنيا للحالة الإنسانية في سيراليون منذ الانقلاب العسكري، بما في ذلك آثار فرض جزاءات الأمم المتحدة والحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى ضوء الصعوبات التي واجهتها الوكالات الإنسانية في توفير المساعدة للفئات الضعيفة في سيراليون في ظل نظام الجزاءات والحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أوفد منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بعثة خبراء إلى المنطقة. وترمي البعثة المشتركة بين الوكالات، الموجودة حاليا في غينيا، إلى تقييم الحالة الإنسانية في سيراليون وقياس مدى تدهور هذه الحالة في ظل جزاءات الأمم المتحدة والحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما من حيث إيصال المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع أن توصي البعثة بخطوات عملية لتسهيل توفير المساعدة الإنسانية في سيراليون، ورصد أثر الجزاءات والحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الحالة الإنسانية. وتتكون البعثة المشتركة بين الوكالات من السيد كلود برودرلاين، رئيس الفريق، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، والسيد عديل أحمد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، والدكتورة آن فينسنت (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف))، والسيد عمران رضا (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والدكتور إدريسا ساو (منظمة الصحة العالمية)، والسيد مامادو مباي (برنامج الأغذية العالمي)، والسيد مودم لوسن - بيتوم (مكتب المبعوث الخاص للأمين العام).

٢ - وقد وصلت البعثة إلى كوناكري، غينيا، في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، وكان من المقرر أن تزور فريتاون وغيرها من المناطق في سيراليون من ٩ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وخلال المشاورات الأولية التي أجرتها البعثة في كوناكري مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تدهورت الحالة الأمنية في سيراليون تدهورا كبيرا حيث احتدمت الصدامات المسلحة في عدة مناطق من البلد بين القوات التابعة للمجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية في منطقة فريتاون، ومع وحدات الدفاع المدني المعروفة بكاماجورز في المناطق المجاورة لبلدتي بو وكينيما. وتحول هذه التطورات العسكرية في الوقت الراهن دون دخول البعثة إلى سيراليون وستحول دون دخولها طوال المستقبل القريب. وقد أدى تزايد النشاط العسكري إلى زيادة الحاجة إلى توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للوكالات والمنظمات الإنسانية العاملة في سيراليون. وبناء عليه، أعدت البعثة هذا التقرير المرحلي. ويوفر هذا التقرير لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ آخر المعلومات عن الحالة الإنسانية في سيراليون والتوصيات الأولية للبعثة بشأن التوزيع العاجل للمساعدة الإنسانية على السكان المتضررين من

الأعمال العدائية في ظل نظام جزاءات الأمم المتحدة والحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣ - وتحدد الأمم المتحدة سيراليون بوصفها ثاني أقل البلدان نموا، بعد النيجر. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل ١٦٠ دولارا سنويا؛ بينما يصل متوسط العمر المتوقع إلى ٤٣ سنة. وبعد خمس سنوات من الحرب الأهلية التي أهلكت ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص وشردت مئات الآلاف من الناس، وقع الرئيس تيجان كباح المنتخب ديمقراطيا على معاهدة سلام مع الجبهة المتحدة الثورية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واضطلع ببرنامج كبير لإعادة توطين المشردين وجرى توزيع تقاوي الأرز على نطاق واسع بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمانحين، والمنظمات غير الحكومية الإنسانية. غير أن توترات أخرى فيما بين العسكريين أدت إلى انقلاب عسكري في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، ردت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) على الإطاحة بالرئيس كباح، المنفي حاليا في غينيا، بفرض حظر تام على سيراليون، بما في ذلك حظر تقديم المساعدة الغذائية الإنسانية، ما لم يستثنى ذلك من خلال عملية لتقديم الالتماسات.

٤ - وتواصل العنف بعد الانقلاب العسكري في ٢٥ أيار/ مايو، مما تسبب في الكثير من المعاناة للمدنيين وأدى إلى المزيد من التشريد للسكان. وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١١٣٢ عن "دعمه القوي للجهود التي تبذلها لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سبيل حل الأزمة في سيراليون". كما قرر أن يفرض جزاءات محدودة على سيراليون على استيراد النفط والمنتجات النفطية والأسلحة والأعتدة ذات الصلة ومنع أعضاء المجلس العسكري وأفراد أسرهم من السفر إلى الخارج. ووضع بموجب القرار نظام للاعفاءات الإنسانية يتعلق باستيراد النفط. وأذن للجماعة الاقتصادية، بالتعاون مع حكومة كباح، بكفالة تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. غير أنه ألح، في الفقرة ١٤ من القرار، على أن تتخذ جميع الجهات المعنية الترتيبات المناسبة لتقديم المساعدة الإنسانية.

٥ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وُقع اتفاق بين لجنة الخمسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية، ووفد من المجلس الثوري للقوات المسلحة. ونص هذا الاتفاق على وضع خطة للسلام مدتها ستة أشهر، ودعا إلى وقف الأعمال الحربية، وتسريح المقاتلين، واستئناف تقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على أن يتولى رصدها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والمراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة. وعلى الرغم من التحفظات بشأن ربط تقديم المساعدة الإنسانية بتنفيذ اتفاق السلام، عرضت الوكالات والمنظمات الإنسانية تعاونها على الجماعة الاقتصادية في وضع إجراءات رسمية للتصريح بالمرور عبر الحدود وإنهاء المعاملات المتصلة بذلك للشحنات الإنسانية المعفاة بموجب أحكام جزاءات الأمم المتحدة والحظر المفروض من جانب الجماعة الاقتصادية. وللأسف، لم تكن الجماعة الاقتصادية في وضع يسمح لها بالتصريح بمرور أي شحنات إنسانية موجهة إلى سيراليون ربما بسبب عدم توافر الموارد والخبرة في هذا المجال. وحال عدم تصريح الجماعة الاقتصادية بالمرور لهذه الشحنات، دون دخول المساعدة الغذائية إلى البلد، مما أدى خلال فترة الأربعة

أشهر الأخيرة إلى الاستنفاد الكامل لمخزونات الأغذية لدى الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في سيراليون. وسمح بعبور الأدوية ومواد غير غذائية أخرى للحدود إلى وقت قريب حيث تعترض السلطات الغينية حاليا على عبور شحنات الأدوية التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود المرسلة الى المستشفيات. ويترتب على نفاد المخزونات من أغذية الإغاثة في البلد، بما في ذلك التغذية العلاجية والتكميلية أثر حاد على الحالة الإنسانية، لا سيما في أوساط المجموعات الضعيفة مثل المشردين داخليا، واللاجئين، والأطفال الذين يعانون سوء التغذية. وفضلا عن ذلك، وفي ضوء التطورات العسكرية الأخيرة، ازدادت الحاجة بشدة إلى المساعدة الإنسانية. وأدت المواجهة العسكرية في مدينة فريتاون وحواليها وفي المدينتين الإقليميتين بو وكينيما منذ ٧ شباط/فبراير إلى تشرد أعداد كبيرة من المدنيين وزادت العبء على مرافق الرعاية الصحية المتبقية القليلة. والمنظمات غير الحكومية الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في حاجة ماسة لإعادة التزود بهذه المساعدة لتتمكن من مواصلة تنفيذ عملياتها في المناطق المتضررة.

٦ - وقامت البعثة بجمع وتحليل المعلومات بشأن الحالة الإنسانية، بما في ذلك أثر جزاءات الأمم المتحدة والحظر الذي تفرضه الجماعة الاقتصادية في مجالات رئيسية أربعة هي: المساعدة الغذائية، والرعاية الصحية، وتشرد السكان وأنشطة المنظمات الإنسانية. وركز الفريق في تحليله لهذه المعلومات على الروابط السائدة بين القطاعات الأربعة وضرورة توخي نهج شامل إزاء الحالة في سيراليون. ويعرض هذا التقرير المرحلي الملاحظات الأولية لفريق الخبراء وتوصياتهم المتعلقة بكل مجال من هذه المجالات الأربعة، وتوفير المشورة إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لآخر تطورات الحالة الإنسانية في سيراليون. والمعلومات الواردة في هذا التقرير المرحلي وفرتها وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية.

ثانيا - تقديم المساعدة الغذائية للمجموعات الضعيفة

٧ - على الرغم من أن ٨٥ في المائة من أراضي سيراليون صالحة للزراعة، فإن الإنتاجية الزراعية فيها هي من أكثر المعدلات انخفاضا في العالم، مما جعل الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات التجارية والمساعدة الدولية لتلبية احتياجاتها الغذائية، ووفقا لما تذكره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لزم في عام ١٩٩٦ توفير ما يزيد على ٠٠٠ ٤٥٠ طن متري من مختلف أنواع الحبوب، لا سيما الأرز، لتغذية سكان سيراليون. وكان لا بد من استيراد نصف هذه الاحتياجات لتكميل الإنتاج المحلي. وربع الاحتياجات الإجمالية من الأغذية (٠٠٠ ١١٠ طن متري) مصدره المعونة الغذائية الدولية التي تورد عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلى إثر اتفاق أبيدجان للسلام المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وتنفيذ البرامج الكبيرة لإعادة توطين المشردين داخليا في بداية عام ١٩٩٧، قررت اللجنة المعنية بتقديم المعونة الغذائية إلى سيراليون المكونة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الغذائية لسيراليون، قررت وقف تنفيذ برامج التغذية العامة. وتركز هذه المنظمات نهجها الجديد على عودة المشردين داخليا من خلال برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل

الزراعة وتوزيع تقاوي الأرز والخضروات، والمواد الغذائية العلاجية والتكميلية على أكثر المجموعات ضعفا، بما في ذلك اللاجئين والأطفال غير المصحوبين. ووفقا لما يذكره برنامج الأغذية العالمي، أدى هذا التغير في الاستراتيجية إلى انخفاض كبير في الاحتياجات من المساعدة الغذائية في عام ١٩٩٧، وهي الفترة التي قام خلالها برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الإنسانية بتوزيع ٠٠٠ ٤٠ طن متري من المواد الغذائية (القمح البلغاري، ودقيق الذرة، والزيت، ومزيج الصويا والذرة والبقول الحبية الخ.) على مجموعات الضعاف المستهدفين. وفضلا عن ذلك، ونتيجة لقيام منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، بتوزيع تقاوي الأرز والأدوات الزراعية على نطاق واسع قبل الانقلاب بالإضافة إلى الظروف المناخية الملائمة تحققت وفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة زيادة تقدر بنسبة ١٥ في المائة في انتاج الأرز في نهاية عام ١٩٩٧. وتحقق بفضل ذلك لبعض المناطق الريفية بعض الأمن الغذائي خلال فترة النصف الأول من عام ١٩٩٨. وبقي هذا الفائض المحدود في مناطق الإنتاج بسبب زيادة عدم الاستقرار في عام ١٩٩٧ وعدم توفر الوقود في إطار الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة. ووفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة "وورلد فيجن"، فإن المزارعين في بعض المناطق يضطرون إلى استهلاك ما لديهم من تقاوي أو بيعها، مما يضعف من قدرتهم على إعادة زرعها في أيار/ مايو المقبل.

٨ - ومنذ أن فرضت الجماعة الاقتصادية الحظر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، قام أعضاء هذه الجماعة، لا سيما السلطات الغينية التي تتحكم في المدخل البري العملي الوحيد لقوافل المعونة الإنسانية لسيراليون، بمنع جميع شحنات المساعدة المكونة من الأغذية السائبة من دخول سيراليون. وعلى الرغم من موافقة الجماعة الاقتصادية على توصيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن آليات الإعفاء من الجزاءات، لم تعبر ولو مادة واحدة من مواد الإغاثة الحدود بموجب الآلية الرسمية. ووفقا لما ذكرته منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة العمل على مكافحة الجوع ومنظمة "ميرلن" "Merlin"، جرى السماح مع ذلك بعبور كميات قليلة من الحليب العلاجي، بما في ذلك عن طريق الجو من مونروفيا إلى مدينتي بو وكينيما.

٩ - وأعربت حكومة الرئيس كباح في المنفى عن قلقها لأن الأغذية السائبة قد لا تصل إلى المنتفعين المستهدفين وأنه ربما ينهبها اللصوص أو وحدات الجيش أثناء النقل أو في المخازن. وفي اجتماع مع البعثة، قال الرئيس كباح إن الأرز يستخدم في سيراليون كـ "سلاح حرب". وعلى الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لم توزع الأرز منذ سنوات، لا يزال أعضاء الجماعة الاقتصادية يصرون على رصد فريق المراقبين العسكريين لأي كميات كبيرة من الأغذية تدخل البلد. وعلى الرغم من أن بعض شحنات الأغذية نُهبت في مدينة فريتاون وحواليها خلال الأيام التالية للانقلاب العسكـــري، بما في ذلك ما يزيد على ٠٠٠ ٣ طن متري من المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، فإن هذه الحوادث لا تزال نادرة ومسرحها منطقة فريتاون. وتمكن برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة "كير" الدولية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة "وورلد فيجن" من نقل وتوزيع مخزون الأغذية في البلد طوال عام ١٩٩٧ (نحو ٠٠٠ ١٤ طن متري) دون وقوع حوادث كبيرة في المستودعات أو في الطريق. وأكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الحالة الأمنية في البلد في عام ١٩٩٧ لم تعوق عملها فيما يتعلق بتوزيع الأغذية.

١٠ - وقد استنفدت حاليا المخزونات من أغذية الإغاثة داخل سيراليون. ووفقا لما يذكره برنامج الأغذية العالمي، فإن مخزوناته داخل البلد استنفدت تماما تقريبا بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأعلنت أيضا منظمة "كير" ومنظمة "وورلد فيجن" وخدمات الإغاثة الكاثوليكية عن توفر حد أدنى من المخزونات لديها في نهاية كانون الثاني/يناير. وعوض محصول الأرز الجيد في عام ١٩٩٧ عن تأثير انخفاض حجم المساعدة الغذائية. كذلك لا يزال النشاط التجاري، عن طريق التهريب، يلبي بعض الحاجة. بيد أنه لا يتوقع أن يفيد هذا النشاط التجاري أكثر شرائح السكان ضعفا الذين سوف لا يقدرون على شراء الأغذية بأسعار مشطة. وتذكر بعض المنظمات غير الحكومية أن أسعار الأرز ازدادت بنسبة ٣٠٠ في المائة منذ الانقلاب. ولمواجهة هذه الحالة، لجأ السكان إلى المنيهوت والمواد الغذائية الأساسية الثانوية مما أدى إلى انخفاض زادهم السعري.

١١ - ورغم أن نقص الأغذية لم يصل بعد إلى مستويات منذرة بالخطر بالنسبة لأغلبية السكان، فمن الواضح أن هناك جيوبا يتزايد فيها سوء التغذية بشكل خطير ويلزم توفير حد أدنى من المساعدة الغذائية على نحو عاجل للسكان المعرضين للخطر، وخاصة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في مراكز التغذية العلاجية والتكميلية (انظر الفرع ثالثا). ووفقا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية تبلغ الاحتياجات الكلية من المساعدة الغذائية اللازمة للتغذية العلاجية والتكميلية للفئات الضعيفة المستهدفة ٠٠٠ ٥ طن متري في الشهر. وترى هذه الجهات، أنه يمكن تقديم هذه المساعدة دون الاحتفاظ بمخزونات ضخمة في البلد مما يقلل إلى حد كبير خطر نهبها. وعلى المدى الطويل، يتعين التصدي لنقص الأغذية في سيراليون. وأشار برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وعدد من المنظمات غير الحكومية إلى أن محصول الأرز لعام ١٩٩٧ سوف يستنفد خلال الشهرين القادمين. وقد تلزم مرة ثانية كميات ضخمة من المعونة الغذائية إذا لم تنفذ برامج نقل التقاوي وتوزيعها خلال التسعين يوما القادمة. وتتولى منظمات غير حكومية دولية تخطيط عدد من برامج توفير المدخلات الزراعية في حالات الطوارئ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، قد تؤدي الأنشطة العسكرية الجارية إلى زيادة الاحتياج إلى المساعدة الغذائية اللازمة للمشردين داخليا وخاصة في المناطق الحضرية مثل كينيما وبو وفريتاون. ويجب تقديم أغذية لمعسكرات المشردين داخليا في هذه المناطق فضلا عن معسكرات اللاجئين في ليبريا لضمان الحد الأدنى من الأغذية اللازمة لسد الرمق في هذه الظروف. ولكن لم يجر بعد تقدير كميات الأغذية المطلوبة. وعلى أي حال فإن هذا يجعل الاحتياج البالغ ٠٠٠ ٥ طن متري اللازم للفئات الضعيفة أكثر إلحاحا ولزوما.

ثالثا - الحالة التغذوية للفئات الضعيفة

١٣ - يشكل سوء التغذية على الدوام أحد الشواغل الرئيسية في سيراليون. وتبعا لما ذكرته اليونيسيف، تشير التقديرات إلى أن نسبة ٣٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من توقف النمو. وأضافت سنوات الحرب الأهلية التي امتدت خمس سنوات إلى مشكلة سوء التغذية المزمن مشكلة سوء التغذية الحاد

أو الهزال. ومنذ الانقلاب العسكري، زاد تدهور الحالة التغذوية للسكان. وتبعا لدراسة استقصائية عن التغذية أجرتها منظمة العمل على مكافحة الجوع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في فريتاون، تعاني نسبة ٥,٧ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الشامل. وتمكنت منظمة العمل على مكافحة الجوع من استكمال بياناتها عن عام ١٩٩٧ في كثير من المناطق، ومن بينها فريتاون، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وتبين نتائج هذه الدراسة الاستقصائية الأخيرة أن هناك زيادة بنسبة ٥٣ في المائة في الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد شامل وبنسبة ١٠٠ في المائة في الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد شديد. وتبين دراسات استقصائية أخرى أجريت على الصعيد القطري أن هناك تدهورا سريعا في الحالة التغذوية للأطفال مما يعتبر نذيرا للحالة بين الكبار. وأكدت الأرقام المتعلقة بالحالة التغذوية للسكان في المناطق غير المتأثرة بالحرب نسبيا مثل ماكيني وبومبالي وتونكولي هذا النذير مما يشير، تبعا لما ذكرته اليونيسيف، إلى ظهور مشاكل ضخمة فيما يتعلق بالتغذية. ولا يزال الأطفال يشكلون أضعف الفئات.

١٤ - ولمواجهة أزمة سوء التغذية بين الأطفال، كثفت المنظمات الإنسانية ومن بينها "أطباء بلا حدود - هولندا" ومنظمة العمل على مكافحة الجوع ومنظمة "ميرلين" واليونيسيف من برامجها للتغذية التكميلية الموجهة للأطفال دون سن الخامسة. وتبعا لما تذكره هذه المنظمات، يحصل حاليا ٤٦٠ طفلا على دعم عن طريق مشاريع التغذية العلاجية (الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية شديد) و ٥٠٠ ٢ طفل عن طريق مشاريع التغذية التكميلية (الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية متوسط). والأطفال الذين يحصلون على مساعدة هذه البرامج هم من الفئات الضعيفة بشكل خاص، ويعتمدون اعتمادا كليا على الأغذية والرعاية الطبية الشاملة المقدمة إليهم. وأبلغت المنظمات الأربع التي تقدم هذه المساعدة البعثة أن مخزونها من الأغذية العلاجية يمكن أن يغطي احتياجاتها لمدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع أخرى فقط نظرا للحظر المفروض من جانب الجماعة الاقتصادية. وتسجل بالفعل وفيات الأطفال ارتفاعا، على نحو ما يحدث في كامبيا، حيث تشير منظمة "أطباء بلا حدود - هولندا"، إلى أنه حدثت زيادة قدرها ٢٤ في المائة في عدد الذين أدخلوا مركزها للتغذية العلاجية في كانون الأول/ ديسمبر كما حدثت زيادة في الوفيات نسبتها ٢٣ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٠ في المائة عما كانت عليه خلال الشهرين السابقين. وسوف يؤدي عدم مواصلة تقديم المساعدة الغذائية اللازمة لهؤلاء الأطفال نتيجة للحظر المفروض من جانب الجماعة الاقتصادية إلى وفاة معظم هؤلاء الأطفال. ومن اللازم أن يؤذن للمساعدة الغذائية المطلوبة الموجودة في مخازن الأمم المتحدة في غينيا بالدخول إلى سيراليون على الفور من أجل إعادة إمداد المنظمات المعنية.

رابعا - الحالة الصحية والحصول على الرعاية الصحية

١٥ - تعتبر الحالة الصحية لسكان سيراليون حالة سيئة. ويصل متوسط العمر المتوقع إلى سن ٤٣ عاما فقط وهو واحد من أدنى المتوسطات في العالم. وفي المناطق التي تمكنت فيها المنظمات الإنسانية من تقييم الحالة الصحية، تمثلت المشاكل الصحية العامة الرئيسية الحالية في الملاريا وإصابات الجهاز التنفسي وتفشي الأمراض الوبائية مثل الحصبة وحمى لاسا. ووفقا لما أشارت إليه اليونيسيف، تسببت الحصبة منذ أيار/ مايو ١٩٩٧ في وفاة ٤٠٠ طفل على الأقل دون سن الخامسة في حالات تفشي المرض التي أبلغ عنها

في منطقة كوانادوغو. وأدى برنامج لإضافة الكلور للمياه اضطلعت به الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية إلى منع انتشار الكوليرا، لكن هذا البرنامج قد يتعرض للخطر إذا لم يكفل توافر الكلور. وتتوقع منظمة الصحة العالمية زيادة حالات تفشي الأمراض الوبائية نتيجة لانخفاض التغطية ببرامج التحصين مثل البرنامج المتعلق بالحصبة (٤٣ في المائة في عام ١٩٩٥) وانهيار سلسلة التبريد. ومن المتوقع تبعا لما تذكره منظمة الصحة العالمية حدوث حالات تفشي أخرى لأمراض يمكن الوقاية منها مثل شلل الأطفال والالتهاب السحائي. وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لبيانات منظمة الصحة العالمية بلغت نسبة الوفيات بين حالات الإصابة بحمى لاسا المبلغ عنها في عام ١٩٩٧ والبالغ عددها ٥٠٤ حالات نسبة ١٤ في المائة، ولا يزال الوباء متفشيا. وسيظل عدد حالات الوفاة من جراء هذه الأمراض مرتفعا إلى أن يجري إنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة السليمة وفي حينها للحد من العدوى.

١٦ - وأشارت اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية إلى أنه حتى حدوث الانقلاب العسكري كانت نسبة مرافق الرعاية الصحية القائمة بعملها ٥٤ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٦ في المائة في أوائل ١٩٩٨. فقد كان هناك ٦٠٠ مركز للرعاية الصحية يقدم خدماته قبل الانقلاب. لكن إمكانية الوصول إلى هذه المراكز لم تكن متاحة إلا لثلث السكان فقط. ومنذ الانقلاب انخفض عدد المراكز القائمة بعملها إلى ١٢٠ مركزا. وتبعا لبيانات اليونيسيف لا تتمكن سوى نسبة ١/١٥ من السكان من الحصول على الرعاية الصحية الدنيا في الوقت الحالي. وفي جميع الأحوال، لا تقدم الرعاية الصحية حاليا إلا في المناطق التي تحظى بمساعدة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. ووفقا لما تشير إليه منظمة "أطباء بلا حدود - بلجيكا"، بلغ المعدل الشهري لوفيات المرضى المحتجزين في مستشفى منطقة بوجيهون في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ١٦ في المائة و ٢٢ في المائة على التوالي، وبلغ المعدل في مستشفى منطقة بو ١٨ في المائة و ١٥ في المائة. وتحدث أغلبية هذه الوفيات في غضون ٤٨ ساعة من دخول المستشفى مما يدل على ضعف الحالة الصحية للمرضى وقت وصولهم. ولا تزال الحالة غير معلومة في الجنوب الشرقي، مثلا في منطقتي بونثي (عدد السكان ٠٠٠ ١٣٠ نسمة) وميومبا (عدد السكان ٠٠٠ ٢٥ نسمة) حيث لم تقدم سوى مساعدة ضئيلة للغاية خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة.

١٧ - وفي عام ١٩٩٦، كان كثير من الأدوية الأساسية متاحا في نحو ٧٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية. لكن وزارة الصحة لم تعد قادرة حاليا على توفير الأدوية ولا حتى الأدوية الأساسية للغاية مثل البراسيتامول والبنسلين. وأصبح توافر الأدوية منذ أيار/ مايو ١٩٩٧ محدودا للغاية، مما سبب زيادة كبيرة في أسعار الأدوية الأساسية في الصيدليات الخاصة (على سبيل المثال: زيادة بنسبة ٢٥ في المائة بالنسبة للبراسيتامول المستخدم لتخفيف الحمى والألم وبنسبة ٥٠ في المائة بالنسبة للبنسلين المستخدم في علاج التهابات الجهاز التنفسي الحادة، وهي ثالث أكثر الأمراض انتشارا بين الأطفال دون سن الخامسة). وارتفع بشكل كبير أيضا سعر الكلوروكوين المستخدم في علاج الملاريا التي تعتبر أول مرض مسبب للوفاة. وتتسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جعل الأدوية في غير متناول معظم السكان. وستسوء الحالة بالتأكيد في الأشهر القادمة لو لم يصدر إذن بأن تعبر الأدوية الحدود.

١٨ - ورغم أن الحظر المفروض من جانب الجماعة الاقتصادية يستثني الأدوية، وأن منظمات الإغاثة قد أدخلت، حتى وقت قريب، إمدادات طبية إلى البلد، فإن هذه الإمدادات لم تكن كافية لتغيير نمط الأمراض وذلك تبعا لما تشير إليه منظمة الصحة العالمية. لكن في الأسبوعين الماضيين لم يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود بإدخال أدوية إلى سيراليون في وقت تعتبر فيه الحاجة إلى هذه الأدوية على أشد ما يكون. وتتولى الشاحنات نقل شحنات الأدوية واللوازم الطبية خلال العمليات التي تنفذ في الأشهر الثلاثة القادمة في المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الرئيسية في المناطق الأشد تضررا من جراء النشاط العسكري المتزايد، ومن بينها فريتاون.

خامسا - تشريد السكان

١٩ - في نهاية عام ١٩٩٦ كان بسيراليون أكثر من مليون مشرد داخليا نتيجة لخمس سنوات من الحرب الأهلية. وقد أدت هذه الحرب كذلك إلى وجود ٠٠٠ ٢٤٠ لاجئ سيراليوني لجأوا إلى غينيا وبلدان أخرى في المنطقة الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر سيراليون ملجأ لـ ٠٠٠ ١٤ لاجئ ليبيري، يقيم معظمهم في مخيمات في فريتاون وحولها. وقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى برامج عديدة في عام ١٩٩٧ لإعادة المشردين إلى الوطن وإعادة توطينهم. وقد عرقلت الأحداث التي وقعت في سيراليون منذ أيار/مايو ١٩٩٧، عملية الإعادة إلى الوطن والخطط التي كانت جارية، ووضعت اللاجئين في ليبريا في ظروف محفوفة بالمخاطر.

٢٠ - وقد زاد من تدهور حالة جميع هؤلاء السكان المستضعفين عدم القدرة على إجراء عملية إغاثة عبر الحدود في ظل الجزاءات والحظر. ويعتمد المشردون بصورة خاصة على برامج الوكالات الدولية للمساعدة لأنه ينقصهم ما يتوافر لفئات ضعيفة أخرى من الآليات الكفيلة بمعالجة المشكلة . ولا تتوفر لهم سبل الوصول إلى أقاربهم للحصول على المساعدة أو الحصول على أرض لزراعتها من أجل الغذاء.

٢١ - وقبل الانقلاب العسكري، كانت هناك برامج جاري تنفيذها لإعادة توطين المشردين داخليا في سيراليون خلال عام ١٩٩٧. وقد حققت برامج الغذاء مقابل العمل وبرامج تغذية الفئات المستهدفة إعادة توطين لما يزيد على ٠٠٠ ٨٠٠ سيراليوني من المشردين داخليا. بيد أن الأحداث التي وقعت منذ الانقلاب عطلت عملية إعادة التوطين. وقد جرى في فترة ما بعد الانقلاب تسجيل ٠٠٠٠ ١٦٠ مشرد داخلي وذلك وفقا لما ذكرته لجنة المعونة الغذائية المشتركة بين الوكالات. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للمشردين أكبر من ذلك إلى حد كبير؛ وقد أدى عدم وصول القائمين بالنشاط الإنساني إلى منع التأكد من ذلك. وأشارت تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية إلى أن التدهور الحالي في الحالة الأمنية تسبب في تشريد أشخاص أكثر، ولا سيما حول كيناما وبو وكونو.

٢٢ - وعلى الرغم من أن بعض المشردين داخليا انتقلوا إلى منازل أقربائهم ويعتمدون عليهم في المعيشة، فإن الأغلبية العظمى في حاجة إلى مساعدة. ومن المرجح أن الضعف المتزايد أدى إلى قيام الجماعات العسكرية بتجنيد بعض الأطفال المشردين. وأرغم آخرين، في غياب المساعدة الغذائية، على

البغاء واللصوصية، وذلك وفقا لما ذكرته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ووفقا لتقييمات من منظمات غير حكومية تعمل حاليا داخل سيراليون، توجد حاجة عاجلة لمساعدات طبية وغذائية.

٢٣ - وينبغي أن يبدأ برنامج إعادة التوطين في أقرب وقت تسمح به الأحوال الأمنية. وبالإضافة إلى المساعدة الغذائية، ستكون هناك حاجة إلى مواد غير غذائية، ومأوى ووسائل نقل. ويوجد حاليا حوالي ٠٠٠ ٤٣٠ لاجئ سيراليوني في البلدان المجاورة ووفقا لما تذكره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد حوالي ٠٠٠ ٢٦٠ في غينيا؛ و ٠٠٠ ١٦٠ في ليبريا و ٠٠٠ ١٠ في بلدان أخرى. ومن هؤلاء، وصل من غينيا إلى البلد منذ الانقلاب العسكري ٠٠٠ ٧٧.

٢٤ - وعقب اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية الذي وقع في أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وضعت، في آذار/ مارس ١٩٩٧، خطط لتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن لما يزيد عن ٠٠٠ ٢٤٠ لاجئ سيراليوني. ووضعت مشاريع سريعة الأثر يجري تنفيذها بإطراد في مناطق استهدفت لإفادة العائدين ومن يعود من المشردين داخليا. ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيـــن. يوجد حاليا ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ سيراليوني فـــي غينيـــا، دخل غينيا منهم بعد الانقلاب العسكري ٠٠٠ ٧٧. وإذا تحسنت الأحوال الأمنية، فمن المتوقع، أن يكون زخم العودة كبيرا، وخاصة بين اللاجئين القادمين من مناطق حضرية، وخاصة من غينيا. وعلى الرغم من أن الكثيرين من المناطق القريبة من منفاهم الحالي مثل بورت لوكو وكامبيا قد يعودون طواعية، فثمة حاجة إلى وضع ترتيبات، خاصة في بند النقل وبند المواد غير الغذائية، لأولئك الذين يوجدون في أماكن أبعد - فريتاون، وكيناما، وبو. وتوجد هذه الحالات أساسا في كوناكري وفوريكاريا. وأخيرا فإن أخطر الحالات السائدة حاليا في سيراليون حالة ٠٠٠ ٨ لاجئ ليبيري يوجدون بلا مأوى في منطقة فريتاون. وتوجد هذه المجموعة في حالة بالغة من الضعف عقب سلسلة من عمليات التشريد بدأت منذ عام ١٩٩١ وقد تعرضت في الأيام الأخيرة لنيران متقاطعة. وبالنظر إلى سلسلة عمليات التشريد هذه، لا تملك هذه المجموعة سوى آليات قليلة تسمح لها بالتغلب على الحالة. وقد حدث آخر توزيع للمساعدة في آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢٥ - وإذا أدت التطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة إلى حالة يصبح فيها الانتقال الآمن ممكنا في فريتاون، سيلزم بشكل عاجل إجراء مفاوضات مع فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية للقيام بعملية إجلاء/إعادة إلى الوطن لهذه المجموعة عن طريق البحر إلى ليبريا. وخيار النقل البري عن طريق غينيا أكثر صعوبة فيما يبدو. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ٠٠٠ ٦ لاجئ ليبيري آخر في كيناما وبو في حاجة أيضا إلى مساعدة، سواء من ناحية الإعاشة أو ترتيبات العودة الطوعية، في أقرب وقت ممكن.

سادسا - النتائج والتوصيات

٢٦ - دون تدخل سريع من قبل المنظمات الإنسانية في الأشهر القادمة، سيواجه البلد، فيما يبدو، أزمة أغذية واسعة النطاق، وذلك وفقا لجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. والضعف البالغ لجماعات معينة في

مناطق معينة يخلق احتياجات إنسانية إضافية من ناحية المساعدة الغذائية وخدمات الرعاية الصحيــة. وما فتئت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تواجه مصاعب رئيسية في خطة استجابتها لهذه الاحتياجات في إطار الحظر المفروض من الجماعة الاقتصادية. وقد كشفت المصاعب التي تواجهها هذه الوكالات التنفيذية في شحن بضائعها الإنسانية إلى سيراليون عن وجود ضعف رئيسي في قدرة الجماعة الاقتصادية على إدارة عملية الإعفاءات وعدم السماح للمساعدات الغذائية. في الأشهر الثمانية الأخيرة، بدخول سيراليون، التي من المعروف أنه يوجد بها نقص هام في الأغذية، ليس سوى دليل قوي على عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية. وفي الوقت الذي توجد به أزمة حادة في خدمات الرعاية الصحية في فريتاون وأماكن أخرى بسبب كثافة المواجهة المسلحة، يؤكد الحظر الأخير للأدوية الذي فرضته الجماعة الاقتصادية أن ثمة حاجة ملحة إلى استعراض الإجراءات العامة.

٢٧ - وأخيرا فإن تفاقم الحالة الإنسانية نتيجة لكثافة الأعمال العسكرية يستدعي من الوكالات أن تستعرض خطط عملها. وفي إطار هذه الخطة الجديدة الخاصة بتقديم مساعدة إنسانية حيوية، ينبغي السماح لشحنات الاحتياجات الإنسانية العابرة للحدود بالدخول دون تفتيش لا لزوم له، أو إجراءات إدارية أخرى تسبب تأخيرا. وعلاوة على ذلك، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تكون في موقف يسمح لها بتقديم الضمانات اللازمة التي تحقق كفاية وملاءمة مساعدتها، ونزاهة توزيعها وضمان تقديم هذه المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين واستخدامهم لها بشكل مأمون. وبالنظر إلى أنه لم تقع حوادث أمنية هامة فيما يتصل بتوزيع الأغذية في الأشهر الإثني عشر الماضية خارج منطقة فريتاون، ترى الوكالات أنه يمكن بالتأكيد اتخاذ خطوات عملية لتقديم هذه الضمانات مع خطة التوزيع المناسبة.

٢٨ - وعلى ضوء هذه الملاحظات، تود البعثة أن توصي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بما يلي:

- **ينبغي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى خطورة الحالة الإنسانية في سيراليون وأن يطلب تدخله لتسهيل استيراد شحنات الاحتياجات الإنسانية ومرورها وشحنها عبر الحدود، في ظل جزاءات الأمم المتحدة وحظر الجماعة الاقتصادية؛**

- **ينبغي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أن يطلب إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية أن تستعرض خطة عملها الخاصة بالاستجابة للأزمة الإنسانية الحالية وأن تضمن أن تستجيب مساعدتها للحالة بشكل كاف وتقديمها بشكل مأمون إلى أولئك الذين يحتاجونها. وينبغي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يؤكد أهمية تحقيق الوصول بشكل غير متحيز إلى السكان المدنيين بغرض تسليم المساعدة الإنسانية، وعدم الخضوع لسيطرة قوة مسلحة معينة تعمل في البلد.**

- - - - -